

العالم الثالث، نهاية عهد عنصر فاعل في العلاقات الدولية؟

بقلم يانيك بروست

ترجمة عياش سلمان

لقد قيل مرارا وتكرارا أن العالم الثالث لم يصبح له وجود، وأنه صار عبارة عن مجموعة معقدة إلى درجة فقدت فيها جدواها، وأن الثنائية القطبية أفرزت تفاوتات كانت تدحض مطالب هذا الجنوب المترامي الأطراف غير المنحاز. ولكن رغم ذلك، لا يمكن الإقرار بإغفال هذا المفهوم القابل لحمل كل الدلالات ولكنه مفيد للغاية في واقع الأمر، إذ لم تؤد نهاية الحرب الباردة إلى توجيه الضربة القاضية: حيث ما زالت الخصائص المشتركة - مستوى معيشي ضعيف للفرد الواحد، ونسيج اقتصادي تابع عموما لمراكز النفوذ الاقتصادي المتمركزة في المناطق المتطورة، ومكانة معتبرة تحتلها التقاليد في المجتمعات التي تتحكم بصعوبة أحيانا في الانتقال إلى العصرية، ونظام سياسي غير ديمقراطي بما فيه الكفاية في الغالب - تقدم مجالا للتفكير في ظروف التنمية الاقتصادية في إطار العولمة، وكذلك في مكانتها ضمن منظومة دولية جديدة ومشتتة، حيث أصبحت تتشكل الأطراف البعيدة عن المركز والهوامش العديمة الأهمية، في نهاية المطاف، بالنسبة للدول المهيمنة، وتشهد نشأة الصراعات والمآسي البشرية.

إن عهد الأوهام العالمة والثبات ذات النزعة الاشتراكية قد انتهى في ظل فشل الأحلام الطوباوية والعشرية الضائعة في الثمانينيات. ولقد كان انهيار دول بأكملها (إثيوبيا، الصومال، ليبيريا منذ نهاية الثمانينيات) وإفلاس تجارب ذات أهمية بالغة (الصناعة التصنيعية الجزائرية، النماذج الأمريكية اللاتينية، الاشتراكية الإفريقية) والإيديولوجية الليبرالية الجديدة، في أوج مجدها، تدعو الأمم المتأخرة اقتصاديا إلى مرافقة عملية ديمقراطية الضرورية بإصلاح اقتصادي جذري من أجل الاستفادة من العولمة.

ورغم الانقلاب الذي شهده العالم، فإن العالم الثالث كان يبدو وكأنه ما زال يمثل مجموعة غير واضحة المعالم ولكنها موجودة، سوريا إلى حد ما ولكن ليس بالصورة السلبية، حيث كان يعتمد على الضمير المناهض للعولمة لدى جزء من الرأي العام في دول الشمال لكي يتسنى له تأكيد موقف معارض: أولا وقبل كل شيء، يجب أن تجد عملية ديمقراطية المجتمعات امتدادا لها في ديمقراطية المجموعة الدولية، والعودة بذلك إلى النقاش القديم حول طبيعة الروابط بين الشمال والجنوب، التي ظلت غير متساوية رغم الهيمنة العددية لبلدان الجنوب في المؤسسات الدولية. ثم، إن كثرة الاختلافات التي عرفها الاقتصاد المعولم، والعوامل الخارجية السلبية التي أفرزها هذا الاقتصاد على مناطق غير جاهزة كما ينبغي، كانت قد أثارت انتقادا عنيفا للإستراتيجيات التي أوصت بها المؤسسات الدولية - ومن ورائها الولايات المتحدة - وقد تمثلت هذه الأخيرة العمود الفقري لتحالف دولي فريد من نوعه بين متعاملين لا يتبعون الدول وبين مجموعة غير متجانسة تتألف من دول ذات أحجام ومصالح شتى. هل تأكدت هذه التيارات في غضون السنوات الأخيرة؟ وهل يمكن للعالم الثالث أن يُسمع صوته، وهل في مقدوره أن يفرض وجوده على جدول أعمال الساحة الدولية بالاعتماد على تحالفاته الواعدة؟ قد يكون ذلك مؤكدا ولا غبار عليه.

تطور الاقتصاد العالمي يقسم معسكر العالم الثالث ويعيد مركزه جدول أعماله

العولمة تضعف حظوظ نظام اقتصادي جديد متفاوض عليه وعالمي

كانت المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد (1974) قد جمعت غالبية بلدان المجموعة الدولية. وكان من شأنها أن تعيد التوازن في العلاقات بين الشمال والجنوب وتسمح على الخصوص بإعادة توزيع أمثل للثروات. وعلى غرار كل حلم طوباوي لا يستند إلى أي وسيلة إعانت وإكراه فلقد بقيت هذا المطالبة في طور المفهوم المتمثل في نقل المساواة القانونية بين الدول ذات السيادة إلى الميدان الاقتصادي. ولكن رغم ذلك لم يتم التخلي عن البنى والشعارات، إذ واصلت حركة عدم الانحياز، ومجموعة البلدان السبعة

والسبعين¹، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الكفاح، غير أن صوتها أصبح شيئاً فشيئاً غير مسموع بما فيه الكفاية.

وبقي العالم الثالث قائماً، حتى وإن كان النموّ قد غير إدراك التصورات مع بداية التسعينيات: حيث كانت البلدان ذات الدخل الوسيط والاقتصادات الناشئة قد أحدثت شروخاً في المجموعة. ويبدو أن هناك من الدول من استطاع تحقيق بعض النجاح، إذ أصبحت تؤثر أكثر فأكثر في الأسواق الدولية، وصارت تنافس الدول الكبرى المتطورة، بما في ذلك أحيانا ما يتعلق بالمسائل السياسية (الأمن الجماعي، دور الصين)؛ غير أن قسماً كبيراً من سكان هذه البلدان بقي يعاني الفقر، وظلت فئات كاملة من المجتمع خارج العصرية، وهو ما أضعف البنية الاجتماعية والسياسية وأعاد النظر في فكرة انطلاق التنمية. ومع ذلك فإن الاقتصادات الناشئة تميزت بانتهاز الفرص التي أتاحتها لها العولمة من خلال القبول بقسم كبير من القواعد المشتركة: فتح الأسواق، تحرير الاقتصاد، الخصخصة، الاستثمارات الإستراتيجية في التربية وفي البنى التحتية. واستمرت هذه الدول في المشاركة في تداول الخطاب الاحتجاجي لدول الجنوب رغم أنها حققت نمواً مطرداً. ولكنها بدأت تفقد مصداقيتها شيئاً فشيئاً وذلك كلما جعلتها امتيازاتها المقارنة واندماجها ضمن اقتصاد الشبكة الاقتصادية تشارك في النشاط بمنطق مغاير. وأصبحت مؤسسات هذه الدول عبارة عن شركات متعددة الجنسية تشارك في الإستراتيجية الشاملة للشركات: إنفوزيس (Infosys) (الهند)، CRVD (البرازيل)، الشركة البترولية الصينية (Cnooc) على سبيل المثال². وتغير خطابها حينئذٍ وأصبحت مطالبها تنصب على شروط هذا الاندماج واحترام قواعد الليبرالية من لدن المتعاملين ولا تنصب على الاعتراض عليها. وصارت البيئة المستقرة ومستوى التعليم الجيد ومفارق الطرق على محاور المواصلات تبدو عندئذٍ من قبيل الأوراق الرابحة الأساسية. ولم تعد البلدان الصناعية الجديدة أعضاء تنتمي إلى بلدان الجنوب في عهد التسعينيات، وبدا أن فريقاً جديداً شرع في شق الطريق نفسه: البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، تركيا، تايلاند، الصين، ماليزيا، الهند، إلخ.

إن توافق واشنطن الذي كان يهيكل بنية الإستراتيجيات التي أوصى بها العديد من المتخصصين (الأنجلوسكسونيين) والمؤسسات المالية الدولية لم يصبح هو المذهب الذي لطالما تم التشهير به وتعرض إلى الانتقاد اللاذع³. إذ غالباً ما كانت الرهانات السياسية المحلية ومصالح الطبقات المسيرة وطبيعة المنظومات القائمة على المحاباة تمثل العقبات المستعصية التي تقف في وجه كل سياسة تنموية. والحاصل، أن الانتقاد وحقيقة الفشل عدلت التوجه الفكري في هذا الميدان وبدأت ترتسم عندئذٍ ملامح إجماع جديد. ولقد تجسد ذلك منذ عدة سنوات في الإطار الجديد لعمل المؤسسات المالية الدولية: إذ كان عدم التنظيم قد بقي نقطة محورية في عمليات المطالبة فإن هناك في الوقت الحاضر عوامل أخرى لها دور لا بد أن تقوم به، ومن ضمنها ثقافة المؤسسة واحترام القانون وأمن البلد واستقراره. وتقتضي هذه الضرورة الأخيرة وجود تلاحم اجتماعي أمثل، وبالتالي التقليل من حدة التفاوتات الاجتماعية، وتخصيص النفقات العامة الضرورية لتلبية الحاجات الأولية لطبقات المجتمع المحرومة. وصار النمو يستند أكثر فأكثر إلى العامل البشري، وأضحت المراهنة على الكلفة الضعيفة لليد العاملة لا تكفي وحدها: ولقد بدأت الهند تشهد نقسا في الأجراء المؤهلين. وبصورة أعم، أصبحت دولة القانون ضرورة حتمية للتحكيم في شأن المصالح المتباينة، ولتفادي الاضطرابات الاجتماعية التي أفضت إلى فشل نموذج معين (إندونيسيا، الأرجنتين، فنزويلا، إلخ)، ولتوفير الإطار القانوني الذي يشجع على ثقة المتعاملين في اقتصاد الشبكة. ولقد اعتمدت المؤسسات المالية الدولية على الأقل جزءاً من هذا البعد، ولا سيما بدءاً من عام 1999-2000 (تقرير محاربة الفقر-البك الدولي، 2000). كما أصبحت القوى الناشئة نفسها تقدر الرهانات الجديدة حق قدرها، وبدأت الصين تدرك أن القلاقل في الأرياف أو المنازعات في العمل من شأنها أن تضعف نموها على المدى القريب⁴.

لا شك في أن العديد من دول العالم الثالث ترفض هذا الإجماع الجديد، ولو لم يكن ذلك لشيء إلا لكونه يضع كلاً من لوازم الحكم الراشد موضوع الديمقراطية التي تعتبرها هذه الدول من قبيل التدخل أو

الإهانة للعديد من الأمم التي تبحث عن تحقيق التوازن الداخلي المستعصي عليها. ومع ذلك، فإن برنامج المؤسسات المالية الدولية وتراجعها فيما يخص هيمنتها السافرة المعروفة في الثمانينيات والتسعينيات تستهدف القضاء على عدو قادر على التعبئة ومتساهل.

وتعرض تضامن بلدان الجنوب فيما بينها إلى الإضعاف. وصار هذا التضامن، في المسائل السياسية، يبدو في الغالب من قبيل الأسطورة، ولكن كان يمكن أن يجد تجسيدا له في إطار التجارة الدولية. وبذلك تمت مراعاة هذه القدرة على التعبئة باستمرار في المفاوضات المتعددة الأطراف، وبصورة أخص منذ انطلاق دورة الألفية (1999). وعلى العموم، فإن بلدان الجنوب هذه تتهم بلدان الشمال بغلق أسواقها في وجهها، ولا سيما في الميدان الزراعي.

ومع ذلك، فبينما كان هذا الانتقاد متواصلا، ظهر بجلاء ووضوح أن وحدة بلدان الجنوب ليست قادرة على الاستمرار لمدة أطول. وأصبح الاندماج في اقتصاد الشبكة، ولا سيما لاغتنام الفرصة المتاحة في حصة من عمليات ترحيل ممارسة النشاط التي تقوم بها شركات الشمال الكبرى، يغذي المنافسة بين بلدان الجنوب. ولقد كشفت نهاية العمل بنظام الحصص في مجال استيراد المواد النسيجية في البلدان المتطورة حجم الكوارث التي يمكن أن تسببها نهاية المزاجية بين مذهب الحمائية واتفاقات المفاضلة لبعض بلدان الجنوب. ولقد قضت الصين منذ عام 2005، في مجال تجارة النسيج، على منافسيها قضاء مبرما. إن المثال المتعلق بالنسيج الذي يحمل دلالة بليغة عن الاتفاقات التفاضلية التي تسمح لمجموعة ما من الدول أو المناطق بالاستفادة من دخول أسواقها مع التمتع بالامتياز ومنحها مزايا على سائر الاقتصادات النامية كان يضمن لها على الأقل مجالا من فرص النمو. وكثيرة هي الدول التي تسعى إلى الوقاية من المنافسة عن طريق إبرام اتفاقات ثنائية يتم التفاوض بشأنها انطلاقا من موقع غير موات في ميزان القوى. إن المنازعة التي شهدتها تجارة الموز المنتج في المجموعة الأوروبية، التي دان جهاز تسوية المنازعات على إثرها الاتحاد الأوروبي لكونه فضل دخول منتجات بلدان آسيا والكاربيبي والمحيط الهادئ، تبيّن أن المنطق الذي تعتمده المنظمة العالمية للتجارة يصطدم بمنطق التسويات الثنائية الأطراف؛ غير أن محاولة تنظيم فضاءات متميزة للتعاون تعد من قبيل ردّ بلدان الشمال على طلبات بلدان العالم الثالث التي تأتي إلى طاولة المفاوضات وصفوفها مشتتة. وقامت أوروبا (الشراكة الأوروبية-متوسطة، التي تدعى مسار برشلونة) وأمريكا الشمالية (اتفاق التبادل الحر في أمريكا الشمالية) انطلاقا من دوافع نصفها المصلحة ونصفها الاهتمام باستقرار بلدان دائرة المحيط المهددة بالانهيار، بفتح مناطق للتعاون والتبادل الحر. وفي جهات أخرى من العالم، فإن البلدان النامية تعتمد على البلدان الناشئة الأكثر حيوية وحركية: تنظيم منطقة للتبادل الحر على واجهة المحيط الهادئ في آسيا، أو السوق المشتركة في أمريكا الجنوبية الرامية إلى ضم أمريكا الجنوبية.

ومع ذلك، فإن المنظمات الجهوية لا تسمح بتكوين جبهة موحدة، إذ أن القنوات التي تربط بينها تتأخر كثيرا في الظهور: كما إن مبادرة كمؤتمر القمة الأخير لدول أمريكا اللاتينية والدول العربية⁵ المنعقد في مايو 2005 لم يكن مقنعا إطلاقا، بل كان يرمي إلى دبلوماسية المنابر أكثر من سعيه إلى تأليف مجموعة ضغط على الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة.

بعض الرهانات الشاملة تحافظ على جدول أعمال الشمال والجنوب

إذا كان الدخول إلى أسواق السلع يبدو الموضوع الشعاري والمغالط، في أن واحد، في تجنيد العالم الثالث فإن مواضيع آخر تدرج ضمن شبكة اهتمامات الشمال والجنوب.

إن الإعانة العامة على التنمية لا تخص إلا جزءا من بلدان العالم الثالث ولكن مسألة المديونية مسألة أعمّ وتنقسم إلى مستويين: أولا؛ يتعلق الأمر بتصفية ذمة الماضي بالنسبة لأولئك الذين لا يسددون دينهم أبدا،

حيث أن سداد الدين السيادي للدول الأكثر فقرا هو بصدد التسوية. ولقد تم استكمال المبادرة التي أطلقت لصالح البلدان الفقيرة والمدينة جدا، أثناء اجتماع مجموعة الدول السبع في مدينة ليون (فرنسا) في يونيو/حزيران 1996، بالتدابير التي تقرر أثناء اجتماع مجموعة الدول الثماني المنعقد في غلين إيغلز (بريطانيا) في يوليو/تموز 2005. ولقد استوفت 29 بلدا نقطة اتخاذ القرار⁶ التي توافق تخفيفا مؤقتا وتحديد جدول زمني لمسح الدين في غضون الأشهر الاثني عشر أو الثمانية عشر القادمة. ويستثني المسعى الأحادي الطرف، حتى وإن كان يستجيب إلى إجماع الرأي العام، الحوار مبدئيا، إذ أن لا طائل من ورائه ما دامت كل الأوراق مجتمعة في أيدي الدائنين. وفي المقابل، فإنه لا بد من الإسراع في التفكير في الشروط الواجب وضعها لتفادي حدوث استنادة مفرطة في المستقبل.

ثم إن هناك مديونية الدول من الحجم الكبير، ذات الدخل الوسيط، التي ما زالت تثير الكثير من الانشغالات، فلقد ارتفعت بعشر (10) نقاط في المعدل في غضون عشر سنوات وبلغت ما يماثل 70 % من الناتج الداخلي الخام لهذه البلدان. وعلى إثر المسلسل الأسود - المكسيك (1994) والأزمة الآسيوية (1997) وروسيا والبرازيل (1998) والأرجنتين (2001)- صار لا بد من تفادي الأزمات المالية مع تسهيل الحصول على الرأسمال الذي أصبح عملة أكثر ندرة من العمل في الوقت الحاضر. كما إن الاستقرار المالي هو بمثابة مال عام عالمي يتعين على جميع البلدان النامية أن يساعد بعضها بعضا من أجل فرض وجهة نظرها على البلدان التي تمتلك الرأسمال: ورفض إملاءات المؤسسات المالية الدولية، وتقاسم تكاليف الأزمات- ولا سيما عن طريق استبعاد المصادقة الأدبية التي يستفيد منها المستثمرون الخواص. كما إن إعادة تحديد هندسة البنية المالية الدولية تعتبر ميدانا أساسيا في مجال التعاون وكذلك في مجال المواجهة بوجهات النظر بالنسبة للجنوب؛ غير أن المسألة تعقدت بفعل تحويل الدين إلى أوراق مالية وهو ما أدى إلى تشتت المعنيين بالأمر وصعب مهمة إعداد الحلول المتفاوض بشأنها. وتبين الحالة الخاصة بالأرجنتين جيدا المصاعب التي طرحتها البنية الجديدة. ولقد أظهرت الأرجنتين سوء نيتها في سداد الدين المستحق عليها في الوقت الذي كان نموها قد استعاد وتيرته المرتفعة. وظهر أن لا جدوى في غالب الأوقات من رفع دعاوى القضاة التي باشرها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون في بلدان الشمال، ووجد صندوق النقد الدولي نفسه عاجزا عن إرغام الأرجنتين على اقتراح حل توافقي مشرف⁷: وتملصت الأرجنتين بذلك من عواقب مديونيتها. قد يرى البعض في ذلك انتصارا لبلدان العالم الثالث ولكن الأمر يثير الكثير من التساؤلات عن قيمة الديون المستحقة على البلدان الناشئة عموما، وعلى إمكانيات تمويلها تمويلا مستقرا، على المدى القريب.

إن المشاركة في اقتصاد النمو تعتبر رهانا ثانويا قادرا على التعبئة، إذ تفترض هذه المشاركة استثمارات هائلة، ولكن من خلال تحديد قواعد المبادلات والشبكات والملكية الفكرية أيضا.

ولقد تأخرت عملية التجهيز بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الأساسية للغاية، تأخرا كبيرا طوال العشرية الماضية، وما فتئت الهوة تتسع بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال. ولم تتمكن إلا البلدان الناشئة ذات المداخل الوسيطة من الحفاظ على نفس وتيرة التطور⁸. وبناء على ذلك، فإن الجهد الاستثماري الواجب بذله ينبغي أن يكون جهدا معتبرا خلال العشرية الراهنة.

غير أن ما يتجاوز البنى التحتية هو التحكم في شبكة الإنترنت الذي أصبح مصدر النزاع: لكونه يعني مباشرة تسيير العالم والمكانة التي يجب أن تتبوأها البلدان النامية في هذا العالم. ولقد تعرضت الهيمنة الأمريكية، عبر الموزعات الجذعية وسلطة ضبط الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)⁹ للانتقاد الشديد من العديد من الدول، ولا سيما منها الصين وإيران وكوبا. ويعتبر الرهان في غاية الأهمية سواء بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة التي يعتمد نموها أساسا على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، أم بالنسبة للدول التي ترفض هيمنة مدمرة لأنها من الناحية الافتراضية. ولقد شهد مؤتمرا القمة الأولين لمجتمع المعلومات (جنيف في 2003 وتونس في 2005) أن مطالب دول الجنوب أفضت إلى

بلورة مشروع تعاون وتسيير متعدد الأطراف للبنى التحتية للإنترنت. وبغض النظر عن كل ذلك، فإن "تفتيت" الشبكة إلى فضاءات غير متساوقة، و مترابطة بصورة مبسطة ينطوي على خطر: غير أن هناك من الدول ولا سيما منها الأنظمة التسلطية في بلدان الجنوب ترى أنّ من مصلحتها ظهور مثل هذه الثغرات التي من شأنها السماح لها بمراقبة التدفق وإحكام سيطرتها في نهاية المطاف على حرية التعبير. وتبين عملية غربلة الموزع غوغل لمصادر المعلومات بناء على طلب من الصين أن القوى الكبرى الناشئة يمكن أن تنتهج درب العولمة انطلاقاً من روح مغايرة تماماً¹⁰ للروح التي سادت أثناء فترة ازدهار الإنترنت.

وتمثل الملكية الفكرية الجانب الثالث من العلاقات بين الشمال والجنوب الذي يؤثر في تعريف اقتصاد المعرفة. وتستند الرأسمالية الجديدة إلى هيمنة الرأسمال غير المادي مع ما له من استثمارات أولية ثقيلة جداً ومردود هين بحسب الوحدة. ويبدو حينئذ أن وجود ريع يناسب الوضع أمر ضروري من أجل جعل المؤسسات في وضعية المستفيد من العملية. ولذلك فإن حماية الملكية الصناعية أصبحت إحدى المسائل المطروحة في الاتفاقات بشأن جوانب حق الملكية الفكرية التي تخص التجارة (ADPIC, 1995). وتتص هذه الاتفاقات على المرونة الممنوحة للبلدان النامية لتمكينها من بلوغ التكنولوجيات الجديدة، إلا أن تفسيرها ومجالاتها بقيت مواضع مطروحة للنقاش: إذ تم إبرام الاتفاق بشأن الأدوية الجنيسة (2003) بعد جدل مشحون بالأهواء والعواطف، وبصورة أعم، فإن جوانب حق الملكية الفكرية التي تخص التجارة ترخص بالتجاوز الاستثنائي لحق الملكية الفكرية من أجل حماية الصحة العمومية (إعلان الدوحة، 2001). ولكن أين يمكن رسم الخط الفصل بين الامتياز اللازم الذي ينبغي منحه لكي تتمكن البلدان النامية من الحصول على بعض المنتجات والتكنولوجيات الضرورية للخروج من دائرة الفقر والتخلف وبين سلوك عابر السبيل المتستر الذي يقوم بسرقة مجهود البحث والتنمية، بل وحتى نهب رأسمال الاقتصادات المتطورة عن طريق التزوير أو التقليد؟

وأخيراً، فإن بلدان الجنوب تشترك مع بلدان الشمال في الانشغالات نفسها في مجال مواجهة مسألة اجتماعية متفجرة أكثر: ففي الوقت الذي تقوم فيه المقاومة السلبية للثورة الديمغرافية، المتضافرة مع النزوح الريفي، بقذف يد عاملة هائلة في سوق العمل بالمدن الكبرى، مهددةً بذلك التلاحم الاجتماعي في غياب منظومة حماية وتعويض مناسبة، فإن التسرع في فتح الأسواق بناء على طلب المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يزيد، على المدى القصير، من تقاوم مشاكل ضبط قاعدة العرض والطلب في مجال التشغيل. وتتجسد الفجوة من خلال ظاهرتين في غاية الحساسية: وهما ظاهرة ارتفاع نسبة البطالة وظاهرة الهجرة، وتؤثر الظاهرة الثانية في الوقت الحاضر في العلاقات بين الشمال والجنوب بشكل ظاهر وجلي.

على الرغم من تأثر الرأي العام في البلدان المتطورة بعمليات نقل محل ممارسة النشاط إلا أن المنافسة التي فرضها اقتصاد الدول الناشئة ولا سيما على قطاع زراعي ضعيف من حيث القدرة التنافسية ينزع إلى فرض استفحال البطالة. ولقد ارتفعت هذه الظاهرة في جميع مناطق العالم، باستثناء إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط¹¹. وفي الوقت الذي تندلع فيه الاضطرابات في الأرياف بصورة دورية في أمريكا اللاتينية وفي الصين، وتستفحل نزاعات العمل في الحواضر الصينية الكبرى فإن المفاوضين باسم البلدان النامية لا يرغبون في التوقيع على اتفاق من شأنه أن يلحق على المدى القصير ضرراً كبيراً بزراعتها: إذ أن الأمر يتعدى إطار مشكلة الرصيد التجاري، فهو يتعلق بمسألة اجتماعية وسياسية¹². وتعاني الصين والهند، على غرار غالبية البلدان النامية، من نقص فادح في اليد العاملة المؤهلة، وتوجد بعض القطاعات الحيوية، مثل خدمة المرتجعات الحاسوبية التي استوطنت في الهند في الوقت الحاضر، في وضعية التعتيل.

إن هذه الظاهرة تنتج عنها الهجرة ولكنها ليست سببها الوحيد. وحتى لو لم تكن جميع بلدان الجنوب مصدرة للمهاجرين إلا أنها تتأثر كلها بمعاملة المهاجرين في بلدان الشمال. ثم إن تصلب السياسات المتعلقة بظاهرة الهجرة وعمليات الطرد والترحيل والصور المؤثرة التي تعكسها الحواجز المادية الموضوعية لمحاربتها (الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة في مقاطعة سبته، والجدار الفاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك) تجرح مشاعر الرأي العام وتعيد طرح الموضوع في إطار المرجعيات المناهضة للنزعة الاستعمارية. ويجب أن يضاف إلى ذلك، من باب الإنصاف، بأن الهجرة يغذيها أيضا فشل المجتمعات في بلدان الجنوب، والبحث عن إطار معيشي أفضل، أو إنساني أكثر، مع توفر فرص مزاوله حياة مهنية وازدهار المبادرات الفردية بصورة أقوى. أي بمعنى السعي إلى بلوغ الحلم الأمريكي الخالد الذكر... كما تعتبر هجرة العقول (الأدمغة) موضوعا قديما، ولكنه سيزداد حدة أكثر حساسية في السنوات القادمة، حيث ستجمل الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة، من جانب المواهب¹³، جهد مؤسسات بلدان الشمال أكثر جذبا. إن الهجرة، إذن، هي متنفس لفائض في اليد العاملة فوق اللزوم ومصدر من مصادر التحويلات الأساسية بالنسبة لبعض الاقتصادات أكثر ما هي عائق كبير يحول دون تنمية الجنوب. أما في الشمال، فإن الحاجة إلى اليد العاملة في بعض القطاعات والضرورة إلى دعم الديمغرافية المتدنية يدعو إلى التساؤل عن مدى القدرة على الإدماج وردّ الفعل في منظومة حماية اجتماعية وعمرانية ضعيفة. وأخيرا، فإن الهجرة السرية، بالنسبة للجميع، تمثل مأساة إنسانية (مئات الغرقى في عرض البحر بجزر الكناري، والأموات في الصحراء الإفريقية) ومصدر ربح بالنسبة لشبكات المافيا؛ ومن ثم تتأني ضرورة التعاون. غير أن المقياس الشامل يبدو غير مناسب لكون جوانب المشكلة تبقى متشعبة جدا وتخص بعض القارات. كما إن بعض بلدان الجنوب تجد نفسها في وضعية فريدة من نوعها حيث تتم مطالبتها بوقف نزوح الوافدين الذين يمرون عبر أراضيها (المغرب، ليبيا). ومن أجل طرد المهاجرين غير الشرعيين فإنه لا بد من أن تعترف بهم بلدانهم الأصلية، وتلك ليست بالحالة المألوفة دوماً - ومن ثم تطرح وضعية شاذة، حيث تقوم دولة ما برفض ممارسة صلاحياتها الشخصية كعنصر هام من عناصر سيادتها، غير أنها تطالب بممارسة هذه الصلاحيات عندما تتم تسوية وضعية المهاجر (التأثير في أفراد الجالية المهاجرة، التحويلات المالية من طرف واحد). ولقد جمع المؤتمر الأوروبي-الإفريقي حول الهجرة غير الشرعية (الرباط، يوليو/تموز 2006) وفود 57 بلدا للمصادقة على مخطط عمل ينقرر بموجبه وضع منظومات فعالة لإعادة المهاجرين الذين دخلوا أوروبا بطريقة غير قانونية إلى أوطانهم، والتعاون القضائي والبوليسي، زيادة على تقديم حوافز جبائية ومالية للجاليات الإفريقية المغتربة من أجل مساهمتها في التنمية المشتركة لبلدانها الأصلية.

ويتعين على الولايات المتحدة أن تنتهج الحوار نفسه مع بلدان أمريكا اللاتينية. ولقد طبعت العلاقات التي تربطها بالمكسيك بتسيير سيء للموضوع من قبل واشنطن بيد أن تيارا معاديا للمهاجرين يطالب بتشديد التشريع في هذا المجال (انظر مشاريع القوانين التي نوقشت أثناء سنة 2006).

حصيلة العمل البسيطة في نظام الحكم في العالم

نهاية عهد التحالف العالمتالي الكبير

إن التحالف الكبير الذي ميز الستينيات أو التسعينيات قد يكون مآله التلاشي. فلقد كان يقوم على الالتقاء بين الوعي التقدمي في بلدان الشمال والجبهة الموحدة في البلدان النامية. والحاصل أن اللعبة الكبرى لتخصيص العمل والنشاط الاجتماعي يقسم سكان الشمال وسكان الجنوب على حد سواء، ولو في الظاهر على الأقل. وزيادة على ذلك، فإن العنف الإسلاموي الذي تم تشبيهه بهمجية الجنوب غير قابل للفهم والاستيعاب طالما ظل يؤثر في الموقف الأمريكي منذ بداية الألفية الحالية. وفي نهاية المطاف، فإن من الممكن أن تلاشي الأوهام المعلقة على أنظمة الحكم في الجنوب التي ظهرت مع اكتشاف "الأحلام

الطوباوية الدامية" في السبعينيات، وتغذت بالميل إلى الرشوة والمحابة المعمة، تدعو إلى النظر إليها نظرة نقدية أكثر.

ولكن، رغم ذلك، يجب الاعتراف بأن منظمات المجتمع المدني كانت تمثل وزنا معتبرا على الساحة الدولية، وخصوصا في العلاقات بين الشمال والجنوب طوال السنوات العشر الأخيرة. فلقد كانت تمثل العنصر المحرك الذي أتاح لبلدان الجنوب التصرف إزاء الوجهة التي كانت تسلكها دورة الألفية في المنظمة العالمية للتجارة. كما تمكنت من تقديم خبرتها من خلال انتظامها في شبكة- وهي شبكة العالم الثالث، نظرة على الجنوب الشامل- ودعمت بخبرتها البلدان التي يتوفر لديها ما يكفي من المتخصصين أثناء انعقاد المؤتمرات الوزارية. واعترفت اللجنة الأوروبية في الأخير بعملها هذا، وأنشأت لذلك مجموعة الاتصال للمجتمع المدني (2000).

إن التحالف ينطلق من إعادة النظر في الرؤية الليبرالية للتجارة الدولية¹⁴. فهو يطالب بادئ ذي بدء، بالإنصاف الأمثل في مجال المبادلات الذي يستند إلى معالجة خاصة ومغايرة فيما يخص البلدان النامية، مع تمكينها من حق استثنائي (الصحة العمومية، الصناعة، الزراعة، الاستثمارات). وصار لزاما حينئذ رفض الاتفاقات التجارية الجهوية الجديدة حول تحرير المبادلات من أسلوب منطقة التبادل الحر في الأمريكيتين. ومن ثم، صار لا بد من إصلاح مؤسسات تسيير الحكم في العالم بالاعتراف بسمو القوانين العالمية الشاملة: حقوق الإنسان، والحقوق الاجتماعية أيضا في المنظمة العالمية للصحة، والمنظمة العالمية للعمل، والبيئة، إلخ. ومع ذلك، فإن الأولويات تكون متباينة أحيانا: فإذا كانت الدول النامية ترغب في إنهاء العمل بالإعانات والولوج إلى أسواق الشمال فإن أغلب المناهضين للعولمة يعارضون هذه السياسة ويدعون إلى السيادة الغذائية¹⁵.

ولكن، هناك في صفوف هذه الدول نفسها ما يفرق وحدة هذا التحالف من تباين في المصالح والفرص ودرجات القوة ولا يترك للعالم الثالث إلا بلاغة المنابر في الملتقيات الدولية، إذ أن هذا التحالف يتشكل بحسب أساليب متغيرة ومتفاوتة الفعالية في عملها في مجال ممارسة الضغط على الساحة الدولية.

إن المنظمة الجهوية لا يمكن أن تكون بذات قيمة إلا إذا انتظمت في كنف قوة عظمى. ومن ثم تتبين أهمية السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة والعلاقات التي تحاول توطيد أواصرها مع الاتحاد الأوروبي. ولم تعد المنظمات الجماهيرية الكبرى المتوارثة عن الستينيات من القرن الماضي تقنع أيا كان: مجموعة الدول التسعين (90) التي تركز على النزعة الحمائية في بلدان الشمال¹⁶ وحركة عدم الانحياز التي لم تعد تشكل منبرا للمعسكر المعادي لأمريكا. وهكذا فقد قام مؤتمر قمة هذه الحركة المنعقد في هافانا (سبتمبر 2006) بحضور ممثلي 118 دولة بإدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان وتأكيد مساندته لمخرج سلمي للأزمة الإيرانية ("حق إيران في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية") ونصبت أمانة دائمة في نيويورك وتولت كوبا رئاستها لعهدتها مدتها ثلاث سنوات. ويحاول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جهته تنظيم جولة من المفاوضات التجارية لصالح البلدان النامية من خلال اجتماع وزراء التجارة قبيل انعقاد المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة، ولكن الجميع يعلم أن القرارات تتخذ في مكان آخر. ولقد قامت مجموعة الدول السبع والسبعين بإنشاء صندوق الجنوب للتنمية والنشاط الإنساني (الدوحة، يونيو/حزيران 2005) ولكن من ذا الذي يقوم بتمويله؟ إن عودة الدبلوماسية هذه، المعتمدة على رفع الصوت، تعيد إلى الأذهان إخفاقات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي كانت تتمثل في كثرة المواثيق واللوائح، أو "الحق الهش" الذي لم يتمكن أبدا من تغيير ميزان القوى ولا من واقع مسؤوليات حكام الجنوب عن فشلهم.

وصارت الأوزان الثقيلة في الجنوب تلعب ورقتها الراحبة، حتى لو تطلب الأمر أن تلعبها مجتمعة: وما دام فشل منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية قد شجع على العودة إلى دبلوماسية نوادي القوى

العظمى في الشمال (القوى العظمى الخمس التي تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن) فإن انحراف تعددية الأطراف "الديمقراطية" فتحت الباب لتوسيع محفل الأمم ذات الأهمية الواجب مراعاتها. وتقدم مجموعة الدول العشرين، التي تضيف هذه القوى الناشئة إلى مجموعة الدول السبع الغنية، قائمة معتمدة من البلدان: كوريا الجنوبية، تركيا، الهند، البرازيل، إفريقيا الجنوبية، الأرجنتين، المملكة العربية السعودية، المكسيك، الصين، إلخ. وتمثل هذه الأخيرة صنفا مستقلا بذاته: وهي القوة التي لا محيد عنها، والطرف الإستراتيجي مع الكبار (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) والقوة المالية مع ما لها من مبلغ مقداره 1000 مليار دولار من احتياطي الصرف، ولكن مجتمعها لم يخرج بعد من دائرة التخلف.

وأصبح كل بلد ينتهج سياسة وطنية وهو يحاول دمجها ضمن تحالفات مصلحة، وموضوعات مسجلة في جدول أعمال الشمال والجنوب، وضمن إطار شامل أيضا. ولكن لم يتم استبعاد الخطاب المناصر للجنوب؛ إذ أن الثلاثية التي تتألف من إفريقيا الجنوبية والهند والبرازيل تمثل هذا الخليط من الناطقين باسم سكان البلدان النامية ومن الحوار المنطلق من موقع قوة. ويتعلق الأمر في الوقت الحاضر أساسا بتنسيق في المواقف قبل انعقاد مؤتمرات القمة، ولا سيما منها مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة. ولكن مع ذلك، فإن القمة التي جمعت الجنوب بالجنوب في برازيليا (13 سبتمبر/أيلول 2006) تناولت مواضيع أخرى، من ضمنها الحصول على مقعد العضوية الدائمة في مجلس الأمن لصالح دولة من دول الجنوب، والتوقيع على اتفاق التبادل الحر بين السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة والاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية والهند، التعاون النووي المدني في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثم أصبحت لهجة الخطاب أكثر اعتدالا، وحل صوت القوة، وبالتالي المسؤوليات، محل صوت الحكام الثوريين. وفي الواقع، لم يبق أمام من تم إقصاؤه من هذا النادي الموسع إلا اللحاق بالركب والمواولة أو المحاباة، أو اللجوء إلى الأسلوب التقليدي للأمة البروليتارية التي تتعرض لاستغلال الشمال. ولقد جسدت ثلاثة تيارات، في غضون السنوات الأخيرة، هذا الاحتجاج على النظام العالمي: الصحة الإسلامية، والخطاب المعادي الذي يذكر بالاستعمار في إفريقيا، والنزعة الشعبوية اليسارية في أمريكا اللاتينية.

معاناة دول الجنوب في سبيل إصلاح المؤسسات الدولية ذات الشأن

لقد قامت دول الجنوب منذ مدة طويلة، مغتمة في ذلك فرصة التفوق العددي الذي ترتب على المساواة القانونية بين الدول ذات السيادة، باحتلال المحافل الدولية للتعبير عن رغبتها في مراجعة ما تكرر في النظام الدولي. ويدل ذلك على فشل تعددية الأطراف: إذ أن مبدأ المساواة بين جزر فيجي والولايات المتحدة، وهناك ما هو أخطر من ذلك كالمساواة بين ليبيا وبلد ديمقراطي عريق، حكم على تلك النوادي بالعجز والفشل. ومن ثم، فإن المؤسسات التي استطاعت التحرك - مجلس الأمن، ومجموعة الدول السبع، وصندوق النقد الدولي - بقيت مقفلة، باستثناء المنظمة العالمية للتجارة - ولكن إلى متى؟

إن صندوق النقد الدولي يجسد من خلال الأصوات المعتدلة عدم المساواة في المشاركة في المنظومة النقدية الدولية. ولقد وُجّهت له، زيادة على أخطاء التشخيص والإستراتيجية المنتهجة، تهمة عدم تمثيله للديمقراطية المنبثقة عن مجتمع دولي متساوق ومنسجم. ولكن، هل يجوز ترك أفراد مفلسين أو من شأنهم أن يقعوا في الإفلاس الإشراف على مراقبة مجلس الإدارة في بنك وطني؟ إن من المؤكد عندئذ أن القرارات لن تكون متبصرة إطلاقا وسيكون الإفلاس مأل البنك لا محالة. ومع ذلك، تجدر الإشارة بكل مشروعية إلى أن التأثير القوي للغاية الذي مارسه أوساط الأعمال ودائرة الخزينة الأمريكية جرّت صندوق النقد الدولي نحو الانحرافات التي يعرفها الجميع. ورغم ذلك، لا بد من اقتراح إصلاح ما على صعيد دور هذا الصندوق وعمله على حد سواء. ويمكن أن تقوم مجموعة الأربع والعشرين التي تأسست في عام 1971 لحمل أصوات البلدان النامية فيما يخص المسائل النقدية والمالية، بمعارضة دعاة المذهب

المحافظ، ولكن هذه المجموعة لم يكن لها وزن حقيقي أبداً ولا يوجد أي مؤشر يدل على أن الأمور قد تتغير. وفي المقابل، فإن إعادة تقدير الحصص تمثل وسيلة للتكفل الأمثل... بالقوى المالية الناشئة. وهكذا، كانت إعادة التقدير الأولى في صالح بلدان الجنوب موالية لكل من الصين وكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا (سبتمبر/أيلول 2006). وهناك من البلدان من يمكنها اللحاق بهذا الركب، ولكن ينبغي التفاهم بشأن حساب القوة المالية الحقيقية لأولئك المشاركين الجدد¹⁷.

وكان هذا النمط في إعادة التقدير قد ساد عملية تأسيس مجموعة الدول العشرين، وكذلك التوسيع السوري لمجموعة الدول السبع. وغالبا ما كان يوجه الانتقاد إلى عدم وجود مجموعة الدول السبع للأسباب نفسها التي تضيء المشروعية على مكانتها، ألا وهي واقعية القوة. وحاولت تلك القوى الكبرى تنسيق عملها في هذا المجال لما لاحظت عدم الاستقرار المالي وعدم قدرة المؤسسات المالية الدولية على مواجهة الأمر. ولقد تم توسيع هذا النمط من التعاون إلى ميادين أخرى – مثل محاربة الإرهاب أو تبييض الأموال، ولكن أيضا في مجال حفظ السلام (كوسوفو، 1999). ويمكن اعتبار الاستقرار المالي من قبيل "المال العام الدولي" الذي يتطلب وجود هيمنة من أجل إرساء السياسات المتمثلة في الحفاظ على السوق المفتوحة عند بداية الأزمة، ودعم تدفقات القروض الدورية العكسية، والعمل على استقرار عمليات الصرف، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وضمان القيام بدور المقرض الأخير في نهاية المطاف¹⁸. ويمكن أن تمارس الهيمنة من قبل قوة واحدة أو مجموعة تكون منسقة على درجة كافية. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون المجموعة مفتوحة لكي تضم في صفوفها البلدان الناشئة الكبرى حتى يمكنها أن تمثل الحجم الحاسم من أجل ضمان فاعلية تدخلها. ولقد ظلت مجموعة الدول العشرين حتى الوقت الحاضر منظمة ذات أهداف متواضعة، حيث لا تشارك مجموعة الدول السبع في الندوات الرامية إلى ضمان الاستقرار المالي (هيئة تنسيق عمل المؤسسات المالية الدولية)¹⁹.

وانطلاقاً من مؤتمر سيبيل، في عام 1999، صارت بلدان الجنوب تشكل جبهة موحدة ترفض المواضيع التي تدعى مواضيع سنغافورة ولكنها تطالب بتقليص الإعانات التي تمنح إلى المزارعين في بلدان الشمال. ومع ذلك، فباستثناء موضوع الزراعة، فإن التحالف غير موجود فعلا في أرض الواقع، ولا تتشكل التحالفات الخاصة بمجال معين إلا بمناسبة كل مفاوضة قطاعية على حدة. وحتى فيما يخص موضوع الملف الزراعي فإن التمييز بين الشمال والجنوب تلاشى أمام تدخل مجموعة كيرنز (أستراليا) التي تضم البلدان المتطورة والبلدان النامية. ولقد جمعت قضية منازعة حماية الأسواق والإعانات الزراعية في الشمال تحالفاً واسعاً ضد القطبية الثنائية التي تمثلها الولايات المتحدة وأوروبا. ولكن لما نحاول دراسة تنظيم المنازعة والتمتع فيها نجد مرة أخرى ذلك المسعى الرامي إلى الوقوف في وجه الهيمنة التي تتميز بها البلدان الناشئة: الاجتماعات المحدودة العدد ("وزارية مشتركة مصغرة") تشارك فيها الصين والبرازيل والهند مع القطبية الثنائية التي سلف ذكرها، أو مجموعة العشرين الغامضة الملامح (التي لا علاقة لها بمجموعة الدول العشرين المالية) أو مجموعة الثلاثة والثلاثين²⁰ التي تتألف قوتها الدافعة من نواة القوى الجهبوية (من ضمنها الصين وإفريقيا الجنوبية والهند والبرازيل)²¹. وإذا كان فشل ندوة كانكون، في عام 2003، قد تم الابتهاج له على أساس كونه نصراً تحقق لبلدان الجنوب فإنه ليس من المتوقع أن يكون المستقبل بأحسن حال: إذ تضطر دول الجنوب، في ظل غياب أفق التوصل إلى دخول أسواق الشمال، إلى التفاوض بصورة منفردة سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع الولايات المتحدة. ومهما يكن من أمر، فإن الآمال التي استحثها تحرير الأسواق الذي كان من شأنه أن يستجلب الكثير من المكاسب على اقتصادات الجنوب، قد تقلصت بشكل محسوس على ضوء الدراسات الحديثة جداً: إذ أن نمو الإنتاج يكون خصوصاً بفعل البلدان المتطورة في مجموعة كيرنز والبرازيل والأرجنتين وتايلاند. أما بعض البلدان، ولا سيما الأقل تقدماً منها، فإنها تجد نفسها هي الخاسرة لما ترى أن معاملتها التمييزية قد أعيد فيها النظر²².

وفي الأخير، فإن حكم العالم يُمارس من خلال محاولة إنفاذ السلم الجماعي تحت إشراف مجلس الأمن. ولقد ارتفعت حدة انتقاد مشروعية مجلس الأمن وكيفيات تشكيله منذ نهاية الحرب الباردة، وخصوصا على إثر خيبات الأمل التي أثارها ارتفاع عدد النزاعات التي لم يوفق في إيجاد تسوية لها. ويوجه إليه اللوم كونه يكرس صورة تجاوزها الزمن في مجال توزيع القوة في العالم حيث تتجسد هيمنة الشمال التي أصبحت لا تطاق. ومن ثم، صار لا بد أن يتم تمثيل كل قارة بعضو دائم وتكون القوى الجديدة حاضرة فيه. وفي ذلك تطول القائمة: اليابان، ألمانيا، البرازيل، الهند، نيجيريا، باكستان، إفريقيا الجنوبية، إندونيسيا، إلخ. أما على صعيد الشكل، فإنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى اتفاق الدول الخمس الدائمة العضوية، ثم إن الاختلافات بين المرشحين لهذه العضوية يعقد أمور التحكيم أكثر. ومع ذلك، فليس من الواقعية بمكان إدخال الجميع في هذا المجلس. إذ أن الصفة التمثيلية تدغدغ الكبرياء لدى الشعوب وليست ضمانا على تحسين عمل الآليات. أما فيما يخص مهمة حفظ السلام فلا بد من توفر الفعالية والواقعية دون سواهما. ومن أجل تحقيق ذلك، فإن من الضرورة بمكان مراعاة ميزان القوى إلى جانب القوة الفعلية والنفوذ. ولكن، قد تكون ثمة مبالغة في موضوع القوة والنفوذ في الحالة التي تخص المجتمعات الهشة حيث يؤدي عدم نضج البنى القائمة إلى تفشي عنف مدني جارف (إفريقيا الجنوبية) وظهور أزمات مالية واضطرابات اجتماعية حادة (البرازيل، الأرجنتين، المكسيك) وقوى مركسة أو نابذة وتصاعد الظاهرة الإسلامية (باكستان، إندونيسيا، نيجيريا). ويعتبر إصلاح قانون استعمال حق النقض (الفيتو) مشروعا أكثر حكمة ولكن قد ينجر عن ذلك لا محالة ظهور مهمة حفظ السلام من خلال تحالفات بلدان الشمال. كما إن مجلس الأمن يتوصل أحيانا إلى تحقيق بعض النجاحات بالرغم من النقائص التي تعترضه، كما يمكن أن تعتبر درجة النضج ميزة من ميزات معالجة الأزمات.

وهكذا، يشهد العالم الثالث التفتت، شأنه في ذلك شأن كل تحالف واسع فوق اللزوم وله مصالح غير محددة تماما؛ وبالفعل، فإن التطور السريع للعالم نفسه أفقد كل معنى لهذا النوع من التحالفات، وإذا ما أمعن الجنوب في فرض نفسه في مجال حكم العالم فإن ظهور صنف جديد من القوى الناشئة سوف يعقد المنظومة القائمة بين الشمال والجنوب التي تجاوزها الزمن هي نفسها. ومع ذلك، فما يزال الوهم قائما، ربما لكون آمال بلدان الجنوب معلقة عليه ولكونه ما زال يمثل سببا من أسباب النضال المشرف في الشمال. وعليه، فإن التضامن مع الفقراء في العالم الثالث سيبقى لحظة كبرى في ضمير الإنسانية. وفي المقابل، لا بد من الإقرار بأن هناك من ضمن دول الجنوب من تقوم بدورها في مجال لعبة القوة.

يانيك بروست

أستاذ مبرز في التاريخ وخريج المدرسة الوطنية للإدارة. وهو موظف سام وأستاذ محاضر في معهد العلوم السياسية بباريس، كما يقوم بتدريس العلاقات الدولية بمركز التحضير بالمدرسة الوطنية للإدارة (باريس الأولى- والمدرسة العليا للأساتذة ومركز التحضير بوزارة الاقتصاد والمالية).

ترجمة عياش سلمان

- (1) مجموعة الدول السبع والسبعين، أنشئت في عام 1964 أثناء انعقاد أول ندوة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهي ترمي إلى ترقية التعاون بين بلدان الجنوب. وتضم في الوقت الحاضر 133 دولة، ولقد ساهمت خصوصا في إقامة منظومة الامتيازات المعممة.
- (2) تقرير عن الاستثمار في العالم، 2006، جنيف، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2006.
- (3) موزس نعيم، "توافق واشنطن: العلامة المتضررة" الفاينانشل تايمز، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2002.
- (4) توماس لوم، الاضطرابات الاجتماعية في الصين، مصلحة تقرير الكونغرس، واشنطن، 8 مايو/أيار 2006، ميغينغ بي، المرحلة الانتقالية المحاصرة في الصين: حدود الديمقراطية التنموية، كامبريدج، صحافة جامعة هارفرد، 2006.

- (5) بمبادرة من الرئيس البرازيلي، اجتمعت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و12 دولة من أمريكا اللاتينية. ودعا إعلان برازيليا خصوصا إلى وضع منظومة تجارية دولية منصفة. وتتمثل النتيجة المحسوسة الوحيدة في إقامة التبادل الحر بين السوق الأمريكية الجنوبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.
- (6) واقع الحال في سبتمبر/أيلول 2006.
- (7) جيروم سغارد، "المدىونية الأرجنتينية وأقول صندوق النقد الدولي" رسالة المركز الفرنسي للدراسات والبحوث في الاقتصاد الدولي، العدد 241، يناير/كانون الثاني 2005، انظر أيضا، من أجل رؤية نقدية للأزمة الأرجنتينية، بول بلوشتاين، واستمر المال في التدفق من (والى) - وال ستريت، صندوق النقد الدولي وإفلاس الأرجنتين، نيويورك، الشؤون العامة، 2005.
- (8) دومينيك بليهون، الرأسمالية الجديدة، باريس، "الاكتشاف" مجموعة "معالم"، 2004، ص. 97.
- (9) سلطة ضبط الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، شركة خاضعة للقانون الخاص في كاليفورنيا تقوم بتخصيص الأسماء في مجال الإنترنت.
- (10) برنار بن حمو ولوران سوربيي، "السيادة والشبكات الرقمية"، السياسة الخارجية، نوفمبر/تشرين الثاني، 2006/3، ص. 519-530، كينيث ن. كوكبير، "من سيراقب الإنترنت" الشؤون الخارجية، نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر-كانون الأول 2005.
- (11) المنظمة العالمية للتجارة، تيار التشغيل الشامل 2005، جنيف، يناير/كانون الثاني 2006.
- (12) ساندرنا بولانسكي، "مستقبل المنظمة العالمية للتجارة"، آفاق سياسية، كارنيجي، مخصصات من أجل السلم العالمي، سبتمبر/أيلول 2006.
- (13) نظر دراسة مجلة "ذي إكونوميست"، "البحث عن المواهب- تقرير خاص" 7 أكتوبر/تشرين الأول 2006.
- (14) إيدي فوجي، "المنازعة في العولمة الليبرالية" دفاثر فرنسية، العدد 325، 2005، ص. 94-97.
- (15) من أجل رد نقدي لهذه النظرية في التنمية: أمريتا سن، نموذج اقتصادي جديد، باريس، أوديل جاكوب، 2000، ص. 235 وما يليها.
- (16) تتألف من تحالف الاتحاد الإفريقي ومجموعة من بلدان إفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ ومجموعة البلدان الأقل تطورا. ويطالب بيان جورج تاون (يونيو/حزيران 200) بمعاملة منصفة وتفضيلية لصالح البلدان الأقل تطورا.
- (17) معهد ما وراء البحار للتنمية، "إصلاحات بريتون وودس: التغيير من خلال خيارات البحث عن الشرعية"، ورقة شرح موجزة، العدد 2، لندن، مايو/أيار 2006.
- (18) من أجل تقديم مجموعة الدول السبع ضمن نظرية استقرار الهيمنة، انظر نيكولا سيمياند، "مجموعة الدول السبع كناد للهيمنة"، بيار بيرتو وجيرار كيباجيان (تحت إشراف)، المسألة السياسية في الاقتصاد الدولي، باريس، "الاكتشاف" مجموعة "البحث" 2006، ص. 202-203.
- (19) زيادة على الأعضاء السبع في مجموعة الدول السبع، فهي تضم الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والمكسيك وتركيا والأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وإفريقيا الجنوبية والهند وأستراليا والعربية السعودية.
- (20) مجموعة الدول العشرين المعنية في هذا المقام تتمثل في تحالف لبلدان الجنوب خاص بالمنظمة العالمية للتجارة؛ ويضم مجموعة الدول الـ33 وحوالي أربعين بلدا ناميا منشغلا بعواقب السياسة الليبرالية في مجال الزراعة على الفلاحين.
- (21) مهدي عباس، "اقتصاد سياسي في جدول الأعمال المتعدد الأطراف" بيار بيرتو وجيرار كيباجيان (تحت إشراف) المصدر نفسه، ص. 98-109.
- (22) أشغال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجان كريستوف بيرو "عواقب تحرير التجارة على البلدان النامية: التمييز بين المزايا الحقيقية والأحلام الكاذبة"، ورقة عمل، العدد 13، المركز الفرنسي للدراسات والبحوث في الاقتصاد الدولي، 2005.

Revue des revues, sélection de décembre 2007

Yannick Prost: « Le Tiers Monde, la fin d'un acteur des relations internationales ? »
article publié initialement dans *La Revue Internationale et Stratégique*, printemps 2007.

Traducteurs :

Anglais : Asha Puri
Arabe : Selmane Ayache
Chinois : Yan Suwei
Espagnol : Roberto Rueda Monreal
Russe : Ekaterina Belavina

Droits :

© Yannick Prost pour la version française
© Asha Puri /CEDUST de New Delhi
© Selmane Ayache /Bureau du Livre de l'Ambassade de France en Algérie pour la version arabe
© Yan Suwei /Centre culturel français de Pékin pour la version chinoise
© Roberto Rueda Monreal /Institut français d'Amérique latine pour la version espagnole
© Ekaterina Belavina /Centre culturel français de Moscou pour la version russe